المنتدى البرلماني الدولي الخامس للعدالة الاجتماعية

تحت شعار

" توسيع الطبقة الوسطى قاطرة للتنمية المستدامة والاستقرار الاجتماعي "

الأربعاء 19 فبراير 2020

التقرير التركيبي

حضرات السيدات والسادة،

يطيب لي أن أقدم لحضراتكم تقريرا تركيبيا أوليا عن أشغال المنتدى البرلماني الدولي الذي جمعنا اليوم في رحاب هذه المؤسسة البرلمانية الموقرة:

تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، نظم مجلس المستشارين يوم الأربعاء 19 فبراير 2020، الدورة الخامسة "للمنتدى البرلماني الدولي الخامس للعدالة الاجتماعية"، تحت شعار: " توسيع الطبقة الوسطى قاطرة للتنمية المستدامة والاستقرار الاجتماعي"، بشراكة مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، وبتعاون مع مؤسسة وستمنستر للديمقراطية ومؤسسة كونراد أديناور،وبحضور ثلة من البرلمانيين والمسؤولين المغاربة والأجانب، والمستشارين الجهويين والجماعيين، ومسؤولي وأعضاء مؤسسات دستورية وممثلي هيئات أكاديمية وفعاليات المجتمع المدني.

وقد نوه المتدخلون والمتدخلات بالقيمة المضافة للمنتدى، الذي أضحى منصة لتبادل التجارب وللمساهمة في توضيح الرؤى والتصورات،وأكدوا على أن هذا الأخير يعد إطارا للنقاش العمومي التعددي المؤسساتي بين جميع المعنيين بمتابعة مسار البناء التشاركي للنموذج المغربي للعدالة الاجتماعية.

واستحضر المشاركون والمشاركات أن هذا المنتدى يثير الانتباه إلى إيجابيات عدة منها:

- أن الاحتضان المؤسساتي لانشغالات وهموم وتطلعات المواطنات والمواطنين وإعمال النظر بشأنها، من خلال تنظيم هذا المنتدى، تحت الرعاية الملكية السامية، سيكرسه كثقافة في النسيج المؤسساتي الدستوري للمغرب؛
- أن اعتماد التفكير الجماعي والاقتراح البناء، يخدم قضايا العدالة الاجتماعية، ويساهم في مسلسل البناء التشاركي لمشروع النموذج التنموي ويحقق الغايات النبيلة المتوخاة من الاحتفال باليوم العالمي للعدالة الاجتماعية، ويُفعّل الأدوار المنوطة بالبرلمانات الوطنية في مجال العدالة الاجتماعية كما أقرها الاتحاد البرلماني الدولي في العديد من قراراته؛
- أن العدالة الاجتماعية قضية متعددة المداخل وعملٌ مستمر على أكثر من واجهة، تتطلب تعبئة موارد وكفاءات واجتهادات عدد من المتدخلين والفاعلين على مختلف المستويات لمواجهة التحديات الجديدة بأجوبة متجددة مبتكرة؛
- أن موضوع هذه الدورة يأتي في سياق تبْني فيه بلادنا نموذجا تنمويا جديدا، يكون فيه للطبقة الوسطى دور أساسي في الدفعبقاطرة التنمية المستدامة وفي حفظ الاستقرار الاجتماعي.

1. بخصوص مكانة الطبقة الوسطى في الأجندة المؤسساتية الدولية والوطنية، أبرز المشاركون والمشاركات:

- أن المنتظم الدولي صادق على العديد من الاتفاقيات الدولية التي تهتم بتوسيع وتقوية الطبقة الوسطى بالنظر للأدوار المنوطة بها، إن على مستوى الاستقرار الاجتماعي، أو على مستوى تحريك عجلة التنمية الاقتصادية؛
- أن أهداف التنمية المستدامة لسنة 2030، وضعت مجموعة من الأهداف التي تتقاطع مع الارتقاء بالوضع الاقتصادي للطبقة الوسطى، والتي على جميع بلدان المعمور العمل على تحقيقها؛
- المعايير والمبادئ التي يضعها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المتعلقة بمواكبة السياسات العمومية للبلدان، من حيث تقييم مدى خدمتها للطبقات الاجتماعية وفي مقدمتها الطبقة الوسطى؛
- أن وضع الأطر القانونية والمؤسساتية، التي تعمل على تقوية الحماية الاجتماعية، والعمل على تحيينها باستمرار، من شأنه توسيع وتقوية الطبقة الوسطى وحمايتها؛
- حضور السياسات الاجتماعية في الأجندة الوطنية، من خلال تعدد البرامج المعتمدة: البرامج المتعلقة بالتعليم والتكوين المهني، والبرامج المتعلقة

بالصحة، وبرامج دعم السياسات الاجتماعية وتقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية، والتزامات الحوار الاجتماعي، والمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، وبرامج دعم السكن الاقتصادي والاجتماعي، وبرامج دعم القدرة الشرائية...

2. فيما يتعلق بخصائص ومميزات الطبقة الوسطى، أكد المشاركون والمشاركات على:

- صعوبة تحديد مفهوم الطبقة الوسطى/ طبقات وسطى، بناء على مرجعيات ومقاربات اجتماعية (الفئات، المهن...) وتاريخية وقيمية ومجالية، بالإضافة إلى المقاربات الإحصائية المبنية على المداخيل و على الاستهلاك وعلى الادخار...؛
- محورية وضع معايير تحديد الطبقة الوسطى، سواء باعتماد المنهجيات الاجتماعية أو الاقتصادية أو الإحصائية، أو بالاسترشاد بالمعايير والمحددات المقارنة المعتمدة بالدول الأوربية، أو من طرف المنظمات الدولية ومجموعات التفكير ذات الصلة؛
- أن الواقع المتحرك للطبقة الوسطى، اجتماعيا واقتصاديا، باعتبار تشكلها من شرائح مختلفة يمكن تصنيفها تقنيا إلى طبقة/ شريحة وسطى عليا قريبة من الطبقة الغنية وطبقة/ شريحة وسطى دنيا أقرب للطبقة الفقيرة، يجعلها قابلة للتحول السريع في السنوات المقبلة خاصة مع التغيرات الاقتصادية، والتحولات الديمغرافية المتسارعة التي تشهدها بلادنا؛
- أن السياسات العمومية المعتمدة بالمغرب منذ سنة 2000، هي أقرب إلى معالجة الإشكالات التي تعرفها الطبقة الفقيرة، منها إلى استهداف الطبقة الوسطى، وهي أيضا سياسات عمومية للتصحيح والاستدراك لكنها لا تقدم عروضا جديدة، ولا تهتم بالتفاوتات التي تعرفها الأجور والمداخيل باستثناء تلك المتعلقة بالحد الأدنى للأجر؛
- أن حجم الطبقة الوسطى في أي مجتمع يحدد حالة استقراره، وأن هذه الطبقة تعتبر محركا اقتصاديا مؤثرا، وذلك بالنظر إلى قدرتها الكبيرة على تعزيز مسارات خلق الثروة عبر المساهمة في الانتاج وكذلك الاستهلاك والطلب الداخلي؛
- أن الطبقة الوسطى في بلادنا تواجه جملة من الإكراهات من تجلياتها، إعمال غير كاف للقانون وحماية المستهلك، والتقاطب في الخدمات الأساسية للتعليم والصحة والسكن وغيرها...، والعبء الضريبي غير الموزع بشكل متوازن، والنواقص التي تعتري السياسات العمومية؛

- أن عتبة الولوج إلى الطبقة الوسطى في المغرب أعلى بكثير مما هي عليه في البلدان الناشئة الأخرى، وذلك بسبب مختلف أوجه القصور التي تعتري السياسات العمومية والتي تسفر عن تكاليف وأعباء إضافية هامة بالنسبة للأسر المعيشية، من قبيل: غلاء العقار، غلاء كلفة التعليم الخصوصي، ضعف جودة وسائل النقل العمومية وكذا المنظومة الصحية العمومية...؛
- أن الطبقة الوسطى تتجه إلى التراجع نظرا لاختلال التوازن بين دخلها السنوي وبين متطلبات وأعباء الحياة اليومية المتزايدة والمرتفعة التكلفة، مما من شأنه أن يؤدي بها إلى تخفيض مرتبتها الاجتماعية بكل ما قد يترتب عن ذلك من تداعيات ونتائج وخيمة؛
- أن الطبقة الوسطى تعرف انكماشا اقتصاديا وصعوبات اجتماعية عديدة تختلف حسب جهات ومناطق المغرب، مما ساهم في خفض نسب الادخار، ورفع نسب الاستدانة على مستوى القروض العقارية والقروض الاستهلاكية وقروض التجهيزات المنزلية وشراء السيارات، وكذا تراجع اهتمامات الطبقة الوسطى الثقافية والترفيهية.

3. فيما يرتبط بمحددات وإعدادات بزوغ طبقة وسطى بالعالم القروي، لاحظ المشاركون والمشاركات:

- أن الاحتجاجات في المغرب تمتد أكثر فأكثر إلى الفضاءات القروية والمناطق شبه الحضرية، بعد أن كانت لفترة طويلة ظاهرة حضرية، علما أن أغلب هذه الاحتجاجات تركز على تظلمات ومطالب اجتماعية، لا سيما توفير الخدمات الصحية، وفك العزلة عن المناطق النائية ، والربط بشبكة الكهرباء والماء الصالح للشرب؛
- أن خلق وانبثاق وتوسيع طبقة وسطى فلاحية، تضمن الاستقرار المجتمعي وتساهم في التنمية الاقتصادية بالعالم القروي، يقتضي من جهة تعزيز المكتسبات المحققة في مجال التنمية الفلاحية، ومن جهة ثانية تأهيل وتثمين الرأسمال البشري القروي؛
- بزوغ الطبقة الوسطى في العالم القروي، يستلزم دراسة الوسط القروي من حيث تطور الساكنة القروية به (المقيمون بالعالم القروي فقط، والمشتغلون فيه)، ومن حيث مدى مساهمة اليد العاملة بالعالم القروي في الناتج الداخلي الإجمالي، ومراعاة المعطيات المتعلقة بالمناخ المغربي، وضرورة توعية الساكنة القروية؛

- ضرورة الانتباه إلى المتغيرات الديمغرافية بالعالم القروي، حيث من المرتقب أن يشهد عدد ساكنة العالم القروي تراجعا ليصل إلى 12 مليون نسمة بحلول سنة 2030؛
- ثلاث محددات من شأنها المساهمة في انبثاق طبقة وسطى بالعالم القروي: توفير التعليم الجيد كمدخل للارتقاء الاجتماعي ، وتوفير الشغل اللائق قبل الاهتمام بعدد فرص الشغل، والارتقاء بمكانة المرأة القروية ؛
- أن وزارة الفلاحة، وضعت، من أجل توسيع الطبقة الوسطىبالعالم القروي، مجموعة من المحاور في استراتيجيتها الجديدة أهمها:
- تحسين دخل الفلاح عبر مواصلة مجهود الاستثمار لنمو المقاولة وخلق الثروة وخلق الشغل؛
- اعتماد تحفيزات موجهة وملائمة وذكية، حسب المناطق وحسب الاحتياجات، وحسب الأهداف المرسومة؛
- تطوير مقاولات فلاحية جديدة للشباب من 300 إلى 350 ألف مقاولة شابة، تهدف إلى توفير فرص الشغل للشباب؛
- اعتماد برامج للتكوين والمصاحبة والتأمين في مواجهة الظواهر المناخية وغيرها (الجفاف، الجراد...)، وذلك في أفق الانتقال من تغطية مليون هكتار إلى 2.5 مليون هكتار، وبالتالي استدامة الدخل لدى الفلاح؛
- التأمين الصحي للفلاح، من أجل ضمان ولوج الفلاح إلى الخدمات الاجتماعية، وبالخصوص الخدمات الصحية، وخدمات التربية والتعليم؛
- أنه لبروز طبقة وسطى قروية، وللحد من الهجرة القروية وخلق فرص الشغل، يتعين جعلالمراكز القروية أقطابا للتنمية الاقتصادية تتمركز فيها الخدمات العمومية الأساسية والأنشطة الفلاحية والصناعية والسياحية.

4. بخصوص تعزيز الطبقة الوسطى، كخيار استراتيجي في النموذج التنموي الجديد، أكد المشاركون والمشاركات على:

- أنه في سياق النقاش العمومي والمجتمعي التعددي الذي تعرفه بلادنا حول النموذج التنموي الجديد، يتعين الرهان على الأدوار الحيوية للطبقة الوسطى كعنصر هام من أجل مجتمع يسوده التوازن والاستقرار والعدالة الاجتماعية؛
- أن تطوير الطبقة الوسطى يؤدي إلى: تطوير الدينامية الاقتصادية خصوصا السوق الداخلية، باعتبار تسخير مدخولها للاستهلاك عكس باقي الطبقات الأخرى، وإلى خلق الثروات الجديدة، لما لها من إمكانيات تعليمية وتجارب

مهنية وموارد مالية تمكنها من إنشاء مقاولات وخلق مشاريع خاصة، وإلى تقليص الفوارق الاجتماعية؛

أن دراساتٍ همت السياق الأوروبي أوضحت ما يلي:

- أن توسع الطبقة الوسطى يرتبط بولوج النساء إلى النشاط المهني، كما أن تطور عدد الأسر ذات الدخل المزدوج، أدى إلى توسيع الطبقة الوسطى خلال الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي؛
- أن تأمين القطاع العام لبعض الخدمات الاجتماعية (كالعرض التعليمي الملائم وحضانة الأطفال مثلا) أدى إلى ولوج متزايد للنساء إلى سوق العمل، وإلى بروز نموذج الأسر ذات الدخل المزدوج، والحفاظ على استقرار الطبقة الوسطى؛
- أن تحولات بنية الوظائف والمهن، وكذا آثار الأزمة الاقتصادية والمالية، وارتفاع بطالة الفئات العمرية الشابة، والهشاشة المتزايدة لسوق الشغل، كلها عوامل أدت إلى تقلص الطبقات الوسطى؛
- أن وضع سياساتٍ لمواجهة التفاوتات الاجتماعية من شأنه الحفاظ على حجم مقبول للطبقات الوسطى؛
- أن جميع التدابير الهادفة إلى توسيع الإدماج في سوق العمل، وإلى توسيع عرض التكوين المهني(دعم قدرات المهنيين)، أدت إلى توطيد واستقرار الطبقة الوسطى بصفة مباشرة؛
- أن توطيد آليات الحوار الاجتماعي والمفاوضة الجماعية يؤدي إلى استقرار ونمو الطبقة الوسطى؛
- بخصوص السياق المغربي، فإن إنصاف الطبقة الوسطى مسألة مستعجلة لإنجاح أي نموذج تنموي، مما يستلزم حضورها على مستوى مراكز القرار، سواء داخل الدولة أو في المؤسسات العمومية أو الجهات، وكذلك على مستوى استفادتها من عائدات النمو، ومن الفرص التي ستفتح من خلال العمل على تنزيل المساواة بين المواطنين، وتخليق الحياة العامة، وإشراكها في الحياة السياسية؛
- أن الاعتناء بالطبقة الوسطى يستلزم الانتباه إلى التحديات التالية: تحدي قضاء الثورة الرقمية على العديد من مهن الطبقة الوسطى، وتحدي مشاركة النساء في توسيع الطبقة الوسطى، وتحدي تقاطب السياسات العمومية واحدة للطبقة الفقيرة وثانية للطبقة الوسطى، وتحدي الفوارق المجالية؛

- أن الاهتمام بالطبقة الوسطى يقتضي صياغة استراتيجية تنموية جديدة، تتحدد أولوياتها وبرامجها طبقا لاحتياجات مختلف الفئات الاجتماعيةوعلى رأسها الفئات المتوسطة، مع تشجيع النمو المستدام والمدمج، وإعادة النظر بشكل شمولي في آليات توزيع الثروة، بما في ذلك الآلية الجبائية والضريبية والتمويلية ومنظومة الأجور، وإقرار التدابير الضرورية لضمان تكافؤ الفرص والإنصاف والشفافية وربط المسؤولية بالمحاسبة؛
- أنه يتعين تطوير وتحسين جودة الخدمات الاجتماعيّة الأساسيّة لتعزيزِ تكافؤ الفرص، ولا سيّما في مجالات التربية والتكوين والصّحّة والسّكن والنقل الحَضَري والحماية الاجتماعيّة والمعرفة والثقافة، وذلك من أجل التخفيف من الأعباء التي تُنهِك الطبقة الوسطى التي تضطر إلى اللجوء إلى خدمات القطاع الخاص؛
- أن تحديث تدبير الموارد البشرية لتحسين قابلية الشغل، وتعزيز المهارات والاعتراف بها أكثر، ومكافأة الاستحقاق والكفاءة، وإيلاء الأهمية القصوى ليس فقط لعدد مناصب الشغل المحدثة في إطار سياسة التشغيل ولكن إلى جودة هذه المناصب واستدامتها، من شأنه تمكين الخِريجين المنحدرين من الطبقات الوسطى والمعوزة من الولوج إلى فرص العمل اللائق، بما يُمكنهم من الاندماج وتحقيق الارتقاء الاجتماعي؛
- أنه يتعين إضفاء فعالية وانسجام أكبر على آليات دعم ريادة الأعمال (روح المقاولة) لفائدة أفراد الطبقة الوسطى، لاسيما الشباب والنساء، مع جعل مناخ الأعمال أكثر قدرة على إدماج هذه الفئة وتشجيع تحقيقها للقيمة المضافة؛ مع ضمان تنافسية فعلية، تمكن من محاربة مظاهر الاحتكار ومواطن الريع والممارسات المخلة بالمنافسة المشروعة؛
- العمل على أن تكون الأعباء الضريبية متناسبة مع قدرات الطبقة الوسطى، مع الحرص على ضمان مزيد من الإنصاف والتدرج في النظام الجبائي؛
- تشجيع الابتكار والإبداع الثقافي والفني والرياضي في صفوف الطبقة الوسطى، وجعله رافعة للارتقاء الاجتماعي والمساهمة في النمو الاقتصادي؛
- توسيع نطاق الحوار الاجتماعي ليشمل بالإضافة إلى تحسين الوضعية المادية للأجراء، قضايا تتعلق بتكوين وتأهيل الرأسمال البشري وتحسين ظروف العمل وتقوية القدرة الشرائية والنهوض بالمقاولة.